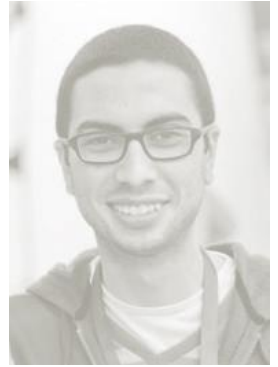




# السياسة الإيرانية تجاه أفغانستان بعد الانسحاب الغربي: المحددات الإقليمية للأمننة



تامر بدوي

باحث متخصص بالشأن الإيراني والعلاقات الدولية

٢٠١٤/١٢/٢١

## المحتويات

٢	مقدمة
٣	المدخل النظري: مدرسة كوبنهاجن للأمن الإقليمي
٥	المرتكزات العامة لسياسة إيران الأفغانية
١٠	موقع طهران في ديناميكيات التنافس الإقليمي على أفغانستان
١٩	موقع كابول في ممرات التجارة الإقليمية والدولية
٢٤	مستقبل السياسة الإيرانية تجاه كابول



## مقدمة

أين تقف إيران من التحولات الجارية والقادمة في مراكز ثقل اللاعبين الإقليميين والدوليين في أفغانستان؟ تجري قواعد لعبة التحالفات في أفغانستان بين اللاعبين بشكل مختلف نوعياً عن ساحات أخرى حيث يجمع الفرقاء عامل تثبيت الوضع الأمني وتفرقهم العوامل الجيو-اقتصادية. وتتنافس الكتل والتجمعات الإقليمية على ملئ الفراغ في أفغانستان.

موقع إيران من التحالفات الإقليمية والدولية أعقد من حسمه في ثنائية منافسين لواشنطن/حلفاء لواشنطن أو الصين في حسابات مركبة. كذلك هو أعقد من تبسيطه في الفكرة الشائعة التي تفيد أن مصالح إيران تتوافق كلياً مع مصالح القوى الغربية (أو ما يسمى بالمجتمع الدولي) في أفغانستان.

إيران التي لها مصالح جيو-اقتصادية وسياسية فضلاً عن مخاوف أمنية في أفغانستان، تمتعت بعلاقات تاريخية، لغوية، وجغرافية ممتدة مع جارتها الشرقية تجعل لها موضع في الذاكرة السياسية لإيران. وتعود مرحلة نضج وتشكل علاقات إيران بأفغانستان كقطر سياسي منفصل عن إيران إلى فترة القرن التاسع عشر في ظل الصراع الذي أُصطلح على تسميته بـ"اللعبة الكبرى" (The Great Game) الذي تنافست فيه كل من بريطانيا وروسيا على مناطق النفوذ في وسط آسيا وجنوبها. كانت بريطانيا تهدف إلى تحويل أفغانستان لمنطقة عازلة (Buffer Zone) بين مستعمراتها الهندية وتقدم الجيوش القيصرية.

في هذه الدراسة سنتناول في المحاور التالية ارتباط وتشابك مصالح إيران الأمنية والاقتصادية في أفغانستان ومحيطها الإقليمي الممتد شمالاً إلى آسيا الوسطى في سياق التفاعلات مع القوى الإقليمية:

- ١- مدخل تحليلي: مدرسة كوبنهاجن للأمن الإقليمي
- ٢- المرتكزات العامة لسياسة إيران الأفغانية
- ٣- موقع طهران في ديناميكيات التنافس الإقليمي على أفغانستان
- ٤- موقع كابول في ممرات التجارة الإقليمية والدولية
- ٥- سيناريوهات محتملة

## المدخل النظري: مدرسة كوبنهاجن للأمن الإقليمي

### إيران الكبرى

تعتبر أفغانستان بالنسبة لإيران إحدى مداخل آسيا الوسطى الرئيسية التي يصب استقرارها الأمني في صالح تعزيز موقع طهران كمعبر اقتصادي بين الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الهندية من جهة وآسيا الوسطى من جهة أخرى. وفي المقابل يؤدي تصاعد نشاط الحركات الراديكالية في أفغانستان إلى زعزعة استقرار إيران والدول المجاورة لها التي تطمح طهران إلى بناء شراكة اقتصادية معها. لذلك تعتمد طموحات إيران الأوراسية بصورة أساسية على استقرار الوضع الأمني في أفغانستان وآسيا الوسطى.

تنبع أهمية أفغانستان بالنسبة لصانع القرار الإيراني من التصور الجيوسياسي الذي يرى محيط إيران بوصفه امتداداً طبيعياً لها، وهو التصور المعروف بـ"حدود إيران العظمى/الكبرى" (قلمرو ايران بزرگ) في إطار ما يسمى بالصفوية الجديدة (Neo-Safavism). وفقاً لهذا التصور يشكل مجال إيران الحيوي المناطق التي تتشابه معها عبر مركب من الروابط التاريخية، الدينية، الثقافية، واللغوية بداية من وسط آسيا وغربها (أفغانستان، باكستان، تركمانستان، أوزباكستان وطاجيكستان) ومروراً بجنوب القوقاز (أذربيجان وأرمينيا) بالإضافة لشماله حتى الشرق الأوسط حيث العراق، وجنوب شرق تركيا. نتج هذا التشابه جزئياً عبر المساحات المترامية الأطراف التي سيطرت عليها الحكومات المركزية المتتالية التي نشأت في إيران: الأسرة الصفوية، الافشارية والقاجارية بداية من العصر الوسيط وحتى منتصف القرن التاسع عشر أو المناطق التي امتد إليها نفوذها الثقافي دون امتداد سلطتها الفعلية. بذلك ترى الدولة الإيرانية أن هذه المناطق تشكل مجال طهران الحيوي الذي يجب أن تنهي نفوذها الإقليمي فيه.



## تصور جغرافي متخيل لإيران العظمى (المصدر: إحدى الموقع الإلكتروني)

إيران بوصفها جزءاً من مجمع أممي إقليمي

يعرف باري بوزان وأولي وايفر مفهوم مجمع الأمن الإقليمي (Regional Security Complex) كالاتي: "مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الرئيسية بعضها ببعض بصورة لا تجعل من إدراك تهديدات أمنها القومي بصورة منفصلة عن الأخرى أمراً ممكناً". كذلك هناك تعريف آخر مشابه لذات المفهوم: "مجموعة من الوحدات التي تصبح عمليات الأمننة (Securitization) ومسارات نزع/تفكيك الأمننة (De-Securitization) الخاصة بها متداخلة بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية بصورة منفردة".<sup>1</sup> وتتكون مجامع الأمن الإقليمية من سلسلة من أنماط التنافس، التوازنات وسلسلة من التحالفات والعداءات بين القوى الفاعلة داخل الإقليم.

<sup>1</sup> Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security, (Cambridge University Press, 2003), p. 44

لكن "بوزان" و"وايفر" يشيران إلى أن مجامع الأمن الإقليمية لا تتواجد بفضل الاصطناع الخطابي للأقاليم. أي إنه لا يمكن - في هذا السياق - الحديث مثلاً عن مدى توافق الخصائص الإقليمية للشرق الأوسط كمساحة جغرافية مع النموذج من عدمه لأن مجمع الأمن الإقليمي يؤسس اجتماعياً بناءً على الممارسة الأمنية للفاعلين في الإقليم (أي ليس بمجرد وقوعهم في إقليم واحد)<sup>2</sup>. إذاً، قياساً على رؤية بوزان ووايفر، لا يمكن مثلاً الحديث عن عدم إمكانية وجود إيران ضمن مجمع إقليمي بوسط آسيا لعدم وقوعها في المسطح الجغرافي المتعارف عليه للمنطقة. وكذلك لا يمكن الحديث أيضاً عن إيران بوصفها جزءاً من مجمع أمني لآسيا الوسطى ما لمجرد كونها تحتل موقع إحدى مداخل ذلك الإقليم. من هنا، يعتمد وقوع دولة ما في مجمع أمني إقليمي على مدى انخراطها الأمني. في حالة إيران لا يمكن أن تصبح إيران ضمن مجمع أمني بآسيا الوسطى دون انخراطها أمنياً واقتصادياً وتسويق دورها بصورة تجعلها فاعل محوري في الإقليم.

عبر هذا المدخل النظري يمكن الربط بين سياسات إيران إقليمياً على المستوى الجزئي (Micro-regional scale) في أفغانستان (التعامل مع الوكلاء والخصوم المحليين، مكافحة تجارة المخدرات، وتشكيل مناطق نفوذ) وبين سياساتها على المستوى شبه الإقليمي (Sub-regional scale) تجاه حلفائها ومنافسيها الإقليميين (الهند وباكستان) في أفغانستان وأخيراً بين المستويين السابقين وبين سياساتها تجاه منطقة آسيا الوسطى التي تسعى إيران لتكثيف وجودها فيها من خلال أفغانستان، بذلك نكون قد انتقلنا لمستوى عابر لشبه الإقليم.

### المرتكزات العامة لسياسة إيران الأفغانية

تشكلت سياسة إيران تجاه أفغانستان منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الآن بصورة رئيسية خلال مرحلتين: المرحلة الأولى: مرحلة تصدير الثورة إلى الجوار الأفغاني والتي اتجهت تدريجياً نحو الهامش بوفاة آية الله الخميني المرحلة الثانية: مرحلة الانجاء نحو تبني سياسية برجماتية مع خصومها الأيديولوجيين، أي قوى البشتون السنية من ناحية ومنافسيها

<sup>2</sup> Buzan and Waever, "Regions and Powers", p. 48



الأقليميين والدوليين من ناحية أخرى. بدأت هذه السياسة بصعود آية الله على خامنئي وتولي هاشمي رفسنجاني لرئاسة الجمهورية.

في هذا المحوار سنتناول مرتكزات سياسة طهران نحو أفغانستان التي تسعى من خلالها تحقيق مصالحها ومعالجة التهديدات الأمنية. عبر هذا المدخل سنتنقل لسياسات إيران تجاه منافسيها وحلفائها الإقليميين التي سنتناولها في المحوار المقبل.

### إيجاد وكلاء محليين واستخدام أدوات القوة الناعمة

خلال الفترتين المذكورتين، عملت طهران على أدلجة الأفغان الشيعة ودمجهم بعضهم ببعض لتشكيل جبهة متجانسة سواء في مواجهة النظام الشيوعي أو في مواجهة نظام طالبان لاحقاً. كان الهدف – ولا يزال – إيجاد وكيل أفغاني للحفاظ على مصالح إيران مستقبلاً كقوة مسلحة على الأرض وجماعة ضغط في الإدارة السياسية. إبان الحرب ضد الاحتلال السوفيتي، حرصت طهران على حضور دور قوي للأفغان الشيعة (من الهزارة بشكل رئيسي) في صفوف المقاومة.

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، بدأ النظام الجديد في تقديم الدعم لتأسيس فصائل شيعية مسلحة. قدم النظام الدعم لهذه الفصائل عبر الحرس الثوري الإيراني، ممثليات المرشد والمرجعيات وغيرها من القنوات. فبين ١٩٧٨ و ١٩٨٦ ظهرت تسعة فصائل مسلحة تم تأسيسها في إيران فيما عدا فصيلاً واحداً تأسس في أفغانستان، وسبعة منهم تبنا الأيدولوجية الخمينية واثان تبنا خط آية الله الخوئي<sup>٣</sup>. وفي ١٩٨٩ نجحت طهران في توحيد جميع الفصائل ذات الاتجاه الخميني تحت مظلة حزب وحدت بقيادة علي مزاري (الذي اغتالته حركة طالبان لاحقاً)<sup>٤</sup>.

منذ عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني، بدأت طهران في السعي نحو تشكيل حكومة انتقالية متعددة الاثنيات تتضمن حلفاءها من الأفغان الشيعة بالاشتراك مع تحالف بيشاور المدعوم من قبل واشنطن، إسلام آباد، والرياض. لم تفلح جهود إيران سوى في يوليو/تموز ١٩٩٢ بضم حزب وحدت في مجلس قيادة النظام الجديد.

<sup>3</sup> Bruce Koepke, Iran's Policy on Afghanistan: The Evolution of Strategic Pragmatism (SIPRI, September 2013), p.4

<sup>4</sup> Ibid, p.5



بالتزامن مع سياسة دعم وكلاء محليين، وهي السياسة التي بدأت منذ قيام الثورة في إيران، شرعت الإدارة الإيرانية - بعد الاجتياح الغربي - في التركيز على استخدام قوتها الناعمة في أفغانستان (يتاح ذلك لإيران بفضل مساحة كبيرة من الانسجام اللغوي والثقافي). ساهمت طهران في تأسيس قنوات تلفزيونية، محطات راديو، صحف ومنشورات ورقية لتشكيل قاعدة إعلامية تستطيع أن تعبر من خلالها عن خطها السياسي.

كجزء من جهود إعادة البناء، تنشط مؤسسة الإمام الخميني الإغاثية في مجالات الدعم المالي، التعليمي، والصحي للمواطنين الأفغان بصورة خاصة كما تشارك في مشروعات بناء وبنية تحتية<sup>٥</sup>. وتلعب الميديا بجانب شبكة العلاقات الشخصية التي تشكلها إيران (بداية من مستوى الطلاب المتبعثين إليها مروراً بالصحافيين والإعلاميين وصولاً إلى المسؤولين الحكوميين بدرجاتهم والبرلمانيين) في الإسهام في توجيه المشهد السياسي الأفغاني بصورة من الصور.

### انتهاج سياسة متناقضة تجاه الملف الطالباني

هناك اعتقاد شائع بأن إيران لعبت دوراً في إسقاط الحكم الطالباني بدعم قوات التحالف الغربي عبر قنوات متعددة كالديم اللوجستي والاستخباراتي. لكن ما لبثت طهران في تقديم الدعم (سواء رمزي أو فعلي على الأرض) لقوات التحالف في إرساء ركائز الدعم لمكافحة القوى الراديكالية حتى بدا للنظام الإيراني وجوب تغيير مسار السياسة الإيرانية تجاه الملف الأفغاني لأسباب متعددة. سنتناول جزءاً من هذه الأسباب هنا وجزءاً آخر في قسم آخر من هذه الورقة.

تتمثل أسباب اتجاه النظام الإيراني نحو فتح قنوات تواصل مع الخصم اللدود جماعة طالبان بشكل كبير في عاملين (إن وجدت عوامل أخرى): ١- تحولات في مراكز الثقل/الأدوار بين المؤسسات المدنية والمؤسسات الأمنية/العسكرية في تولي مسؤولية الملفات الخارجية. تأثير تحركات قوات التحالف في الداخل الأفغاني على الأمن القومي الإيراني.

### التحولات المؤسسية في الداخل:

<sup>٥</sup> تامر بدوي، مستقبل العلاقات الإيرانية - الأفغانية بعد فوز حسن روحاني، (مختارات إيرانية، يوليو ٢٠١٣)، ص ٧٣





من المحتمل أن يكون هذا التحول نتاجاً لتفاعلات أو تحولات في مراكز ثقل المؤسسات والأجهزة بين تلك المتمركزة حول المرشد الأعلى وتلك التي تتبع رئاسة الجمهورية (أي بين المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة). فقد يتجه الحرس الثوري والقوى المتمركزة حول المرشد وطاقتهم مكتبه لسياسة تختلف عن السياسة الرسمية لوزارة الخارجية، المالية، الداخلية، وأخيراً وزارة الاستخبارات (يعين وزيرها رئيس الجمهورية بتوافق مع المرشد الأعلى). هناك أيضاً المجلس الأعلى للأمن القومي الذي يتكون من مجموعة من مسؤولين أمنيين تابعين للمؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة.

### التواجد الغربي في مناطق الجوار:

في مقابل دعمها لتحركات قوات التحالف، بدأت إيران منذ عام ٢٠٠٣ تخشى من تجارة قوات التحالف نحو التمدد عسكرياً في جميع المحافظات الأفغانية حتى المجاورة لها. بيد أن هذه المخاوف لم تتصاعد جدياً سوى منذ منتصف عام ٢٠٠٧ في عهد الرئيس أحمد نجاد حيث خشي النظام الإيراني من شن هجمات أمريكية على منشآت طهران النووية إطلاقاً من قواعد بأفغانستان<sup>٦</sup>. منذ ذلك الحين بدأت إيران تضغط على النظام الأفغاني للمطالبة برحيل القوات الأجنبية.

من المحتمل أن تكون إيران قد لجأت إلى فتح قنوات تواصل (وربما دعم) لحركة طالبان (ربما مجموعات معينة داخل الحركة) للضغط على واشنطن وحلفائها. بدأت هذه السياسة بزيارة ثلاثة وفود من حركة طالبان (في مارس/آذار ٢٠١١ ويونيو/حزيران ٢٠١٣) إلى إيران. في سياق متصل، ربما كان فتح القنوات يعني رغبة إيران في دمج جميع اللاعبين في النظام السياسي بهدف تحقيق استقرار أمني على المدى المتوسط. وفيما يخص علاقة إيران بطالبان عسكرياً، وجهت قوات التحالف إلى إيران اتهامات بإمداد حركة طالبان بالسلح منذ عام ٢٠٠٧ (نفس العام الذي أعلنت فيه إيران عن مخاوفها من ضربة عسكرية أمريكية لمنشآتها النووية)<sup>٧</sup>.

<sup>6</sup> Koepke, p. 17

<sup>7</sup> Koepke, p.17

## تقديم الدعم المالي وتثبيت المناخ الاقتصادي

تعتبر إيران إحدى المساهمين الماليين البارزين إلى أفغانستان. أسهمت إيران بعد الغزو بـ ٥٦٠ مليون دولار في مؤتمر طوكيو لإعادة بناء أفغانستان خلال الخمس سنوات التي تلت عملية الغزو. قسمت إيران إسهامها إلى ٢٥٠ مليون في صورة هبة و ٢٥٠ مليون في صورة خط ائتمان صادرات والمبلغ الباقي في مشروعات بنية تحتية<sup>٨</sup>.

يرى النظام الإيراني وجوب لعب دور في تمويل عمليات إعادة البناء لعدم ترك المزيد من الفراغ للقوى الغربية ومناقسي طهران الإقليمية. على مستوى آخر، يسهم تمويلها ومشاركتها في عمليات إعادة بناء في تثبيت المناخ الاقتصادي الذي سيمهد لزيادة الصادرات الإيرانية وحركة التجارة بشكل عام. كذلك فإن تطوير شبكة الطرق والمواصلات يمهد المجال للصادرات الإيرانية لتدخل إلى أسواق آسيا الوسطى.

شاركت إيران في عدد من مشروعات البنية التحتية في أفغانستان. شاركت ١٣ مؤسسة إيرانية في ٤٩ مشروعا اقتصاديا وبنائيا تقريبا. شاركت الوزارات الآتية في عملية إعادة البناء: وزارة المواصلات الإيرانية في ٨ مشروعات، وزارة الطاقة بنصيب ٦ مشروعات في تطوير شبكات الكهرباء و ٤ مشروعات في تطوير شبكات المياه، وساهمت وزارة جهاد الزراعة بنصيب ١٨ مشروعا، وزارة التكنولوجيا بنصيب ٣ مشروعات، ووزارة الصحة في مشروع واحد. بجانب الوزارات، شاركت العديد من المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص الإيرانية في مشروعات في أفغانستان<sup>٩</sup>.

## مكافحة تهريب المخدرات

شكلت مسألة مكافحة الاتجار بالمخدرات في أفغانستان ومناطق الجوار إحدى أولويات السياسة الإيرانية تجاه أفغانستان لأسباب متعددة: ١- استمرار وتوسع تجارة المخدرات يعني وجود تمويل مستدام للحركات المسلحة المناوئة لطهران وللغرب في أفغانستان، باكستان،

<sup>٨</sup> ابراهيم عباسي ومجيد رنجبردار، كمنك هاي مالي ايران به افغانستان: اهداف وآثار اقتصادي آن، (روابط خارجي، بايز ١٣٩٠)، ص ١٩٨  
<sup>٩</sup> المصدر السابق، ص ٢١٧



وآسيا الوسطى. ٢- وصول العائدات إلى جماعات مسلحة في الداخل الإيراني. ٣- الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لانتشار المخدرات في المجتمع الإيراني.

ارتفع حجم إنتاج الأفيون بصورة كبيرة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٩. قفز إنتاجه من ١٨٥ طن سنوياً تحت حكم طالبان بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ إلى ٦٩٠٠ طن سنوياً في عام ٢٠٠٩.<sup>١٠</sup> لكن بحسب تقارير كانت زراعة الخشخاش في أفغانستان تقتصر قبل حكم حركة طالبان على إقليم هلمند ولكن بعد تولي الحركة الحكم امتدت زراعته إلى مناطق أخرى<sup>١١</sup>. طبقاً لتقارير، إبان حكم طالبان، كان يوفر ممر خيبر الذي يتوسط أفغانستان وباكستان ٧٠% من الطلب الأوروبي على الهيروين ليدير دخلاً يصل إلى ٣٥ مليار دولار سنوياً على منتجه<sup>١٢</sup>.

### موقع طهران في ديناميكيات التنافس الإقليمي على أفغانستان

يرتبط عدد من ملفات إيران الأفغانية سواء الداخلية (تمرد البلوش الإيرانيين وعبء اللاجئين الأفغان) أو الخارجية (تحجيم النفوذ الطالباني وتحييده) بديناميكيات التنافس الإقليمي بين الهند وباكستان على أفغانستان. فالتنافس بين الطرفين يؤثر على الأمن الداخلي لإيران من خلال قنوات متعددة، وأهمها الملفات الاثنية. في هذا المحور سنتناول سياسات كل من باكستان والهند تجاه أفغانستان أولاً ثم موقف إيران من أدوار وعلاقات الدولتين في القطر المتاخم لها شرقاً سياسياً وأمنياً.

### أولاً: باكستان

ارتكزت سياسة باكستان الأفغانية التي شكلتها نخبها العسكرية - الاستخباراتية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي على أساس عاملين: ١- انقسام الوجود البشتوني بين أفغانستان وباكستان. ٢- الصراع مع الهند. أما منذ إسقاط الحكم الطالباني تداخلت عوامل

<sup>10</sup> Koepke, p.14

<sup>11</sup> مجتبي شريفي، بررسی نقش ژئوپولیتیک افغانستان وتأثیر آن بر امنیت ملی جمهوری اسلامی ایران، (مطالعات دفاعی استراتژیک، تابستان ١٣٨٣ - شماره ١٩)، ص ١٤١.

<sup>12</sup> المصدر السابق، ص ١٤١



أكثر تعقيداً أحدثت تحولات ملموسة حيث أعلنت باكستان في عام ٢٠١٢ عن "تحول استراتيجي" في سياستها:

#### • العامل البشتوني

تشترك كل من باكستان وأفغانستان جغرافياً في خط ديوراند (نسبة إلى السير ادوارد ديوراند الذي رسمه في عام ١٨٩٣) - البالغ ٢٦٤٠ كم - الذي يفصل البلدين حدودياً. وينقسم وجود البشتون - الذي يبلغ عددهم تقريباً ٤٣ مليون - بين القطرين الباكستاني والأفغاني (في عام ٢٠٠٧، قُدر عدد البشتون الأفغان بـ ١٢,٥ مليون ليشكلوا ٤٢% من التعداد السكاني في أفغانستان. أما في باكستان، قُدر عددهم بـ ٣٠ مليون ليشكلوا ١٦% من التعداد السكاني). تاريخياً امتدت أرض البشتون من نهر السند حتى هندوكوش<sup>١٣</sup>.

لا تعترف أفغانستان بخط ديوراند وترى أحقيتها في المساحات التي سكنها البشتون تاريخياً في باكستان، هو ما كان مصدراً لقلق النخب الباكستانية التي رأت في مثل هذه الادعاءات تهديداً لوحدة أراضيها ومن ثم أمنها القومي. على هذا الأساس، سعت باكستان إلى تدوير الهوية الإثنية - الوطنية للبشتون لصالح إطار هوياتي آخر، هو الإسلامية<sup>١٤</sup>. بذلك تتمكن إسلام آباد من تقويض ادعاءات أحقية البشتون كجماعة إثنية في المناطق الواقعة تحت السيادة الباكستانية على المدى البعيد. كان دعم قوى المجاهدين ثم حركة طالبان لاحقاً ركيزة الإدارة الباكستانية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، حيث وجدت المناخ الملائم لها مع الاحتلال السوفيتي لأفغانستان.

#### • عامل التنافس مع الهند

نتج عن نزاع باكستان المستمر مع الهند من جهة وقلقها من مصادر التهديد المحتملة القادمة من جهة جارتها الغربية من جهة أخرى، ما سماه صناع القرار في باكستان بـ "وضع التهديد على جبهتين" (The 'two-front threat' situation). بعد طرد القوات السوفيتية من أفغانستان بفضل التنسيق بين إسلام آباد، الرياض، وواشنطن، بدأت باكستان في

<sup>13</sup> Amin Saikal, Afghanistan and Pakistan: The Question of Pashtun Nationalism?, (Journal of Muslim Minority Affairs, 2010), p.6

<sup>14</sup> Moeed Yusuf, Decoding Pakistan's 'Strategic Shift' in Afghanistan, (SIPRI, May 2013), p. 4-5

التسعينيات بدمج أفغانستان في استراتيجياتها الهندية<sup>١٥</sup>. ولتحقيق ما يسمى بـ"العمق الاستراتيجي" (Strategic depth) استخدمت إسلام آباد الأراضي الأفغانية في تدريب مقاتلين لنقلهم إلى كشمير وجامو لقتال الحكم الهندي. نتيجة لرمي باكستان ثقلها وراء حركات البشتون السنة ازدادت الفجوة بينها وبين قوى تحالف الشمال (القوى السننية الغير بشتونية والقوى الشيعية) القريبة من إيران، الهند، والغرب<sup>١٦</sup>.

#### • سياسة إسلام آباد تجاه الملف طالبان والحركات الراديكالية بعد الغزو الأمريكي

بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان في اعقاب حادث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أصبحت سياسة إسلام آباد أكثر تناقضاً بفعل تعقيدات المشهد الأفغاني. صحيح أن العاملين اللذان شكلا مرتكزاً لسياسة باكستان ظلوا مؤثرين، إلا أنهم تراجعوا نسبياً مقارنة بفترة تسعينيات القرن الماضي.

بعد الغزو الأمريكي أتاح النظام الباكستاني لقادة طالبان أفغانستان وشبكة حقاني الهرب إلى الأراضي الباكستانية شرط عدم مشاركة/دعم جماعة طالبان باكستان (بالفعل عملوا على إبعاد أنفسهم عن نظرائهم الباكستانيين). في المقابل رأى النظام أن القضاء على طالبان أفغانستان سيكون مسبباً للمزيد عوامل زعزعة أمن الدولة الباكستانية بكسب دعم داخلي من قبل الحركات البشتونية وفقدان كارت مهم في الداخل الأفغاني. في مقابل استمرار حملات الدولة العسكرية على طالبان باكستان ومظلة تحريكي طالبان باكستان، تركت إسلام آباد للحركات المسلحة المعادية للهند وطالبان أفغانستان حرية التحرك نسبياً<sup>١٧</sup>.

صحيح أن النظام الباكستاني لم يعد يرغب في عودة جماعة طالبان أفغانستان إلى حكم كابول، لكن ظل لوجودهم أولوية في الحضور عسكرياً (بقدر محدود) وسياسياً على طاولة المفاوضات لموازنة قوى تحالف الشمال المدعومة من قبل الجاره الهندية وإيران. لم تكن سياسة دعم طالبان أفغانستان من قبل باكستان دون مخاطر، فاختلال موازين القوة الداخلية بصورة محتملة يفضي إلى حرب أهلية، مؤثراً على الأمن الداخلي لباكستان. يترب

<sup>15</sup> Ibid, p.5

<sup>16</sup> Ibid, p.6

<sup>17</sup> Ibid, p.9



على هذا السيناريو التالي: ١- استمرار الاضطرابات في المناطق العشائرية على الحدود الباكستانية ٢- استغلال جماعة طالبان باكستان للفراغ الأمني والانتقال إلى أفغانستان لتنفيذ عمليات معادية انطلاقاً منها في الداخل الباكستاني. ٣- تصعيد من جانب الهند يتمثل في دعم قوى معادية لإسلام آباد<sup>١٨</sup>.

بدمج طالبان أفغانستان في العملية السياسية في كابول تستهدف إسلام آباد التالي: ١- تخلي طالبان أفغانستان تدريجياً عن مواقعهم داخل الأراضي الباكستانية. ٢- الحيلولة دون تلقي طالبان باكستان دعماً من نظرائهم الأفغان بشكل محتمل. ٣- تخفيف الاضطرابات في أفغانستان التي يمكن لها أن تنعكس آثارها على الداخل الباكستاني. ٤- قطع الطريق على الدور الهندي في دعم قوى معادية لباكستان في الجوار الأفغاني.<sup>١٩</sup> بدأت هذه السياسة تتبلور أكثر عندما أعلنت إسلام آباد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ عن موافقتها على الإفراج عن العشرات من عناصر طالبان أفغانستان ثم لاحقاً في يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ أعلنت عن نيتها الإفراج عن جميع المعتقلين لديها من الحركة للدخول في مفاوضات مع النظام الأفغاني<sup>٢٠</sup>.

كان المهم بالنسبة لباكستان أن تتفاوض حركة طالبان أفغانستان من موقع قوي نسبياً. في المقابل، كانت واشنطن تكثف من ضرباتها ضد الذراع العسكري للحركة على الأرض لتقويض موقع الحركة على طاولة المفاوضات (أو بالأحرى "تركيعها"). بالنسبة لباكستان، يؤدي تعاضم نفوذ الحركة في أفغانستان إلى صعود مخاطر محتملة تهدد أمنها الداخلي إذا صبت تلك التطورات في صالح تعزيز الحركات الراديكالية في الداخل الباكستاني ولكن من جهة أخرى ستؤدي هشاشة نفوذ الحركة إلى اختلال في موازين القوة في الداخل. كذلك كان مهماً بالنسبة لإسلام آباد أن يكون لها دور ضمني في المفاوضات ولذلك لم تحظ المفاوضات التي أعلنت عنها كابل وواشنطن مع حركة طالبان في فترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ بالدعم الباكستاني في البداية.

ثانياً: الهند

<sup>18</sup> Ibid, p.10

<sup>19</sup> Ibid, p.12

<sup>20</sup> Pakistan's Afghan epiphany. (Strategic Comments, 2013), 19:3, i-iii, DOI

على غرار جارتها الغربية، تقوم سياسة نيودلهي تجاه الملف الأفغاني على أساس أمني يستهدف الضغط على إسلام آباد وتحييد القوى الراديكالية المعادية. تركز السياسة الهندية على عدد من المحاور: ١- إضعاف طالبان أفغانستان وتقويض النفوذ الباكستاني. ٢- تحالف الشمال والبلوش كأوراق ضغط. ٣- تعزيز التعاون الأمني مع كابول. ٤- الدعم الاقتصادي وتنمية الاستثمارات.

#### • تقويض النفوذ الباكستاني وإضعاف طالبان أفغانستان

الهدف الرئيسي لنيودلهي من التواجد في أفغانستان هو ضمان عدم استخدام إسلام آباد لأفغانستان كقاعدة تطلق منها الجماعات المسلحة عملياتها المعادية ضد الهند. منذ فترة طويلة، كان هناك في الهند قلق من هيمنة باكستان على المشهد السياسي الأفغاني بعد الانسحاب الأمريكي. لذلك سعت نيودلهي إلى دعم نظام ديموقراطي ومتعدد الاثنيات يستطيع أن يبسط سيطرته بشكل كامل على أفغانستان. إحدى الآليات التي اعتمدت عليها الهند أيضاً هي إيجاد تمثيل دبلوماسي قوي. فبعد سقوط حكم طالبان أعادت فتح سفارتها في كابول وفتحت ممثلات قنصلية لها في قندهار وجلال آباد ثم لاحقاً في كبريات مدن غرب وشمال أفغانستان: مزار شريف وهرات. تتيح هذه الممثلات للهند بناء شبكة من العلاقات مع القادة المحليين، جمع الاستخبارات، وتسهيل التعاملات التجارية<sup>21</sup>.

<sup>21</sup> Larry Hanauer and Peter Chalk, India's and Pakistan's Strategies in Afghanistan: Implications for the United States and the Region, (RAND, 2012), p.14



بلوشستان الكبرى بين إيران، أفغانستان، وباكستان (لمصدر: إحدى المواقع الإلكترونية)

#### • دعم تحالف الشمال والانفصاليين البلوش كأوراق ضغط

أثناء الحكم الطالباني، دعمت الهند مقاتلي تحالف الشمال الذي تشكل بصورة رئيسية من الطاجيك والأوزبك الذين كانوا معادين للمجاهدين المدعومين من قبل باكستان. تمثل ذلك الدعم سابقاً في إمداد التحالف بالسلح، المعدات، والخبراء العسكريين الهنود. بعد الإطاحة بالحكم الطالباني كان مهماً بالنسبة للهند دعم قوى التحالف كموازن لقوى البشتون ولطالبان أفغانستان<sup>٢٢</sup>. على الجانب الآخر، يتم النظام الباكستاني نيودلبي بمحاولة تطويق باكستان عبر استخدام الأراضي الأفغانية لدعم المتمردين البلوش الانفصاليين في الداخل الأفغاني والتخابر عليها عبر ممثلاتها الدبلوماسية<sup>٢٣</sup>.

#### • تعزيز التعاون الأمني مع كابول

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، وقّع الجانبين الأفغاني والهندي على اتفاقية شراكة استراتيجية تقوم نيودلبي بموجها بتدريب وتسليح المؤسسات الأمنية الأفغانية. كان هذا الاتفاق بمثابة توسيع لأطر التعاون الأمني الموجودة سابقاً بين الطرفين والتي ساهمت فيها الهند بعمليات تدريب لأفراد الأمن الأفغان منذ عام ٢٠٠٧. بموجب اتفاقية الشراكة الجديدة

<sup>22</sup> Ibid, p.14

<sup>23</sup> J.K. Baral, The Afghan Game: Interests and Moves, (Strategic Analysis, 2013), p. 705





(و هي الأولى من نوعها بالنسبة لكابل)، تم مأسسة الحوار الثنائي على مستوى مستشاري الأمن القومي ليشمل مساحات جديدة من التعاون الأمني<sup>٢٤</sup>.

### ثالثاً: انعكاسات التنافس الباكستاني – الهندي والصعود الراديكالي على إيران

بوصفها شريكاً استراتيجياً للمملكة العربية السعودية، تنظر طهران إلى لعبتها مع إسلام آباد في أفغانستان كامتداد لتنافسها مع الرياض في الشرق الأوسط وجنوب آسيا التي تحاول المملكة أن تلعب فيها دوراً يستهدف تطويق الجمهورية الإسلامية. على الجانب الآخر، تؤثر سياسة باكستان الهندية – في سياق التنافس الإقليمي - على الأمن الداخلي للجمهورية الإسلامية من خلال الصعود الراديكالي. كذلك هناك "المسألة البشتونية" التي قد تعني بالنسبة لإيران أن هناك أبعاداً جغرافية تؤثر على موقعها على المدى البعيد. لكن الموضوع الأكثر أهمية وتأثيراً في الوقت الحالي هو الانعكاس المحتمل لتوسع تنظيم الإسلاميين على إيران عبر إيجاد وكلاء لها في باكستان على علاقة بالتنظيمات البلوشية السنية في الداخل الإيراني.

#### • تأثير الصعود الراديكالي

بالنسبة لإيران، تشكل شبكات طالبان أفغانستان وباكستان فضلاً عن الشبكات الفاعلة التي تتلقى دعماً ضمنياً من الاستخبارات الباكستانية (تلك الجماعات المعادية للحكم الهندي) في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية تنذر باحتمالية وجود رابط بينها وبين القوى الإيرانية السنية المتمردة في المناطق الجنوبية الشرقية من إيران (ينتمي نيك محمد وزير الذي جماعة جند الله في عام ٢٠٠٣ إلى طالبان باكستان). بذلك كلما زادت حدة التنافس بين إسلام آباد ونيودلهي وتلقت الجماعات الراديكالية في باكستان المزيد من الدعم الباكستاني (أو أصبح الوضع أكثر اضطراباً بشكل عام) كان أمن إيران الداخلي مهدداً أكثر بصورة محتملة. فضلاً عن ذلك، كلما زادت حدة التنافس بين الطرفين والحرب بالوكالة في أفغانستان زاد نشاط تجار المخدرات وزاد تهريب المخدرات إلى الداخل الإيراني لتمويل الجماعات المقاتلة.

#### • تقويض جهود الضغط على طالبان أفغانستان

<sup>24</sup> Harsh V. Pant, India's Changing Afghanistan Policy: Regional and Global Implications (SSI, December 2012), p.17-18

صحيح أن طهران فتحت قنوات اتصال متعددة مع مجموعات "معتدلة" من حركة طالبان أفغانستان ومن المحتمل أن تكون قد قدمت سلاحاً للحركة (مجموعات معينة) على فترات منذ عام ٢٠٠٧ بحسب تقارير غربية، لكن يقوض الدعم الباكستاني المحتمل للحركة جهود إيران التي تهدف إلى دمج الحركة في النظام السياسي عبر مجموعة من ضغوط وحوافز. من جهة أخرى تنظر إيران إلى جهود الوساطة السعودية والقطرية بين حركة طالبان والنظام الأفغاني بقلق لأنها تقلص نفوذها لصالح نفوذ عواصم هذه الدول (الرياض والدوحة) وهو ما قد يدفع طهران إلى بذل المزيد من الجهود للتواصل مع الحركة لمحاولة تقليص فرص هذه القوى الإقليمية للعب دور أكبر على الساحة الأفغانية مستقبلاً. فضلاً عن ذلك، تدخل تركيا على خط جهود الوساطة إلى جانب السعودية بين مختلف الأطراف المتنازعة نظراً لتوسع مصالحها السياسية والاقتصادية التي باتت تعتمد على استقرار الوضع الأمني في أفغانستان.

#### • الأبعاد الجغرافية للمسألة البشتونية

أما بالنسبة لـ"المسألة البشتونية" والمستقبل السياسي للبشتون كجماعة عرقية فتؤثر على إيران أمنياً وجيو-اقتصادياً حتى وإن لم تكن لها انعكاسات سوى على المدى البعيد (ربما عقود زمنية). بعد قيام دولة باكستان كان موقف الدولة الأفغانية الداعم للاستقلال البشتوني عن باكستان وتأسيس دولة "بشتونستان" يعود إلى رغبتها في تحقيق هدفين: ١- أن تتحول الدولة الوليدة إلى شريك لأفغانستان وأن ينتهي النزاع الحدودي مع باكستان. ٢- أن تحصل أفغانستان على منفذ بحري على المحيط الهندي من خلال الدولة الوليدة نظراً لكونها بلداً مغلقاً جغرافياً. صحيح أن مسألة تأسيس دولة بشتونية لم تعد مطلباً أو مسألة ملحة ولكن يظل للأمر أهميته - حتى ولو على المستوى النظري - نظراً لكونه يؤثر في جغرافيا الإقليم.

نظرياً، إذا وجدت مستقبلاً دولة "باشتونستان" المطلة على المحيط الهندي، ستفقد إيران أهميتها الجيو-اقتصادية بوصفها إحدى المعابر الاقتصادية الرئيسية إلى أفغانستان. لطالما كانت فكرة إيجاد منفذ بحري لأفغانستان مسألة ملحة للحكومات الأفغانية. عرض رئيس الوزراء الأفغاني موسى شفيق في عهد الملك زاهر شاه (حكم في فترة ١٩٣٣ - ١٩٧٣) على باكستان الاعتراف من طرف أفغانستان بخط ديورند في مقابل الحصول على ممر بحري إلى المحيط الهندي عبر باكستان.



## • تأثير ورقة الهند البلوشية على إيران

على الجانب الآخر من توافق طهران مع نيودلهي على الملف الأفغاني، قد لا تكون الممارسات الهندية في صالح طهران إذا صعد تنافسها مع إسلام آباد. فإذا كان صعود الدعم الهندي للباكستانيين البلوش المتمردين يضر بالأمن الباكستاني فهو أيضاً يُعطي دعماً معنوياً على الأقل للفصائل البلوشية المسلحة في إيران التي تسعى إلى الانفصال مثل القوى البلوشية الباكستانية لتأسيس ما يسمى بـ "بلوشستان الكبرى". والملف البلوشي يعتبر إحدى الملفات الأمنية الحساسة بالنسبة للنظام الإيراني التي تأخذها طهران في الاعتبار عند وضع استراتيجياتها تجاه أفغانستان. ففي عهد الشاه محمد رضا بهلوي بدأت إيران تتعاون مع باكستان في قمع الحركة الانفصالية البلوشية في باكستان بسبب خشية طهران من تأثيرها على الأقلية البلوشية بإيران.

## • انعكاس تحالف الدولة الإسلامية مع مجموعات باكستانية على أمن إيران

في مقابل تنفيذ الدولة الباكستانية حملات موسعة ضد الجماعات الراديكالية على مراحل عديدة، لا تزال هناك مساحات عريضة يمكن أن يتأثر الأمن الباكستاني من خلالها بالصعود الراديكالي بتوسع نفوذ الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). بدأت مسألة امتداد نفوذ تنظيم الدولة إلى باكستان تقلق إيران لأنها ترى أن الدولة الباكستانية لا تقوم بالدور اللازم في مكافحة الجماعات الراديكالية التي باتت تشكل تهديداً لحدود طهران الجنوبية الشرقية.

أعلنت طالبان باكستان في وقت سابق ولائها لتنظيم الدولة ثم تراجعت لاحقاً عن الإعلان. أعقب ذلك انشقاق عدد من قادة الحركة وانضمامهم لتنظيم الدولة وتشكيل جماعات جديدة. وأخيراً تناقلت وسائل إعلامية عن مصادر باكستانية أخباراً تشير إلى تنامي خطر العناصر الموالية للتنظيم داخل مدن كبرى في باكستان<sup>٢٥</sup>.

هناك شكوك في إيران حول وجود تواصل بين تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيمات بلوشية سنية مسلحة في إقليم سيستان - بلوشستان الإيراني (المتاخمة لأفغانستان وباكستان). إحدى

<sup>٢٥</sup> مخاوف متزايدة من وجود "داعش" في باكستان، العربي الجديد، ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤

<http://www.alaraby.co.uk/politics/a50ac820-21bd-4c10-8761-f1d51dba56a8>



تلك التنظيمات التي تنشط في الجنوب الشرقي لإيران يسمي تنظيم جيش العدل ويعد المسئول عن شن مجموعة من الهجمات على المنشآت العسكرية – الأمنية الإيرانية. يسعى التنظيم (كما سعت مجموعة جند الله السابقة له) الذي له امتداداته في الداخل الباكستاني إلى انفصال إقليم بلوشستان عن إيران.

نفث طهران عدة مرات اختراق تنظيم الدولة لمحافظةها الجنوبية الشرقية. ففي ١٤ يوليو/تموز الماضي، نفى النائب العام، غلام حسين محسني آجه اي، أن يكون لتنظيم الدولة أي نشاط في إيران بفضل مساعي وجهود الأجهزة الأمنية، رداً على سؤال عن تأثير داعش على الأقليم<sup>٢٦</sup>. وفي ٣ سبتمبر/أيلول، نفى وزير الداخلية الإيراني، عبد الرضا رحمانى فاضلي، أن يكون هناك أيضاً أي نشاط للتنظيم على الأراضي الإيرانية. ولكن في ٨ سبتمبر/أيلول الماضي صرح نائب وزير الداخلية الإيراني، حسين ذو الفقار، بأن هناك عدداً قليلاً من المتعاطفين مع تنظيم الدولة من داخل إيران حاولوا جمع مبالغ مالية لإرسالها، غير أنهم لم ينجحوا في مساعدتهم<sup>٢٧</sup>.

لكن في مقابل نفى طهران المتكرر لوجود عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في إيران، أعلنت السلطات الإيرانية عن إلقاء القبض على مواطنين أفغان وباكستانيين حاولوا التسلسل عبر الحدود الإيرانية للانضمام إلى تنظيم الدولة في العراق. لكن لم يحدد وزير الداخلية الإيراني عدد المتسلسلين الذين حاولوا الانضمام لتنظيم الدولة بحسب ما زعمت السلطات<sup>٢٨</sup>.

## موقع كابل في ممرات التجارة الإقليمية والدولية

على المستوى الجيو – اقتصادي تتقاطع في أفغانستان عدد من الممرات التجارية المخطط لتدشينها مستقبلاً من قبل عدد من اللاعبين الإقليميين والدوليين، والتي تشكل جزءاً من

<sup>٢٦</sup> رد فعاليات داعش در مرزهاي شرقي کشور، خبرگزاری ایسنا، دوشنبه ٢٣ تیر ١٣٩٣

<http://isna.ir/fa/news/93042313727/%D8%B1%D8%AF-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%DB%8C%D8%AA-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%AF%D8%B1-%D9%85%D8%B1%D8%B2%D9%87%D8%A7%DB%8C-%D8%B4%D8%B1%D9%82%DB%8C-%DA%A9%D8%B4%D9%88%D8%B1>

<sup>٢٧</sup> Deputy Minister: ISIL Posing No Threat to Iran's Border Areas, Fars News Agency, Sep 08, 2014

<http://english.farsnews.com/newstext.aspx?nn=13930617001439>

<sup>٢٨</sup> Iran arrests 'Afghans and Pakistanis joining Islamic State', BBC, 8 September 2014

<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-29116764>

مشاريع طرق الحرير (Silk Road) لربط آسيا بأوروبا اقتصادياً. لذلك، يعتبر لدى جميع اللاعبين في أفغانستان (وإيران بصورة رئيسية) مصلحة في إعادة الاستقرار الأمني من أجل تأمين الممرات التي من شأن إنشائها تحفيز حركة التجارة إقليمياً ودولياً.



### الموقع الإقليمي لأفغانستان

بحسب إحصاءات لبنك التنمية الآسيوي، تضاعفت حركة التجارة بين جنوب وشرق آسيا والاتحاد الأوروبي ثلاث مرات بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧. مع تزايد نمو حركة التجارة، لم تعد مسألة تشابك الاقتصاد والأمن مقصورة على المستوى الإقليمي المتمثل في منطقة جنوب آسيا المضطرب بل على مستوى أوسع وهو المستوى القاري حيث أصبحت تتلاقى أكثر مما مضى مصالح شرق وجنوب آسيا، الشرق الأوسط، روسيا، وأوروبا في المجال الأوراسي<sup>٢٩</sup>.

تجري الخطط حالياً في اتجاه إعادة ربط أوراسيا ببعضها ( Reconnecting Eurasia). منذ قرابة الألف عام شكلت سلسلة من الشبكات التجارية طريق الحرير ولكن

<sup>29</sup> Andrew C. Kuchins (2011) A Truly Regional Economic Strategy for Afghanistan, The Washington Quarterly, p.48

بسبب الاجتياح المغولي في العصر الوسيط والتوسع الإمبريالي الغربي في العصر الحديث وتطور شبكات النقل البحري مع تراجع تكاليف استخدامه، تفككت طريق الحرير التي استمرت لقرون في ربط الشرق بالغرب. بدأ الوضع يتغير منذ أواخر النصف الثاني من القرن العشرين مع انهيار الاتحاد السوفيتي وبدء إصلاحات هيكلية في الصين والهند في السبعينيات والتسعينيات (على التوالي). نشأت فكرة إحياء طرق الحرير البرية مع النمو الكبير الذي بدأت تشهده اقتصادات الصين والهند الذي أصبح يتطلب تطوير شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية للوفاء بحجم الطلب المتزايد على منتجاتهم<sup>30</sup>.

على المستوى الاستراتيجي، هناك عوائق تدفع كل من بكين ونيودلهي أكثر إلى إعادة ربط آسيا ببعضها وبأوروبا برياً. بالنسبة لبكين، أصبح أمنها الاقتصادي مهدداً أكثر من ذي قبل بسبب الخطر الذي باتت تشكله واشنطن بتطويقها البحري لمضيق ملقا الذي يشكل عصب الاقتصاد الصيني بمرور احتياجاتها من النفط والغاز المسال عبره. صحيح أن الممرات البرية لن تصبح بديلاً ولكنها ستخفف ضغط مرور حركة التجارة عبر المضيق تدريجياً في مساحات اقتصادية عريضة لصالح المسار البري. أما بالنسبة للهند فالأمر مختلف، بينما ترغب في التوسع اقتصادياً في آسيا الوسطى، تعيقها اقتصادياً خصمتها باكستان التي تفصل بينها وبين أفغانستان وآسيا الوسطى. لذلك تحتاج نيودلهي إيران كممر بديل للولوج إلى أفغانستان وآسيا الوسطى عبر تعزيز شبكة من الطرق والسكك الحديدية بين أفغانستان والإقليم المتاخم.

<sup>30</sup> Andrew C. Kuchins, p.85



الهند وآسيا الوسطى (المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية)

#### • إيران كمدخل للتوسع الهندي في آسيا الوسطى

يواجه توسع التجارة بين الهند وآسيا الوسطى عوائق بسبب التنافس الهندي - الباكستاني كما سبق أن ذكرنا. الطريق الأقصر بين الهند وآسيا الوسطى هو الذي يمر بباكستان وأفغانستان. في المقابل كان الحل هو ربط ميناء مومباي بميناء بندر عباس وميناء شاه بار بشكل خاص ثم بناء شبكة من الطرق والسكك الحديدية التي تربط هذه الموانئ بأفغانستان ودول آسيا الوسطى ثم بروسيا وأوروبا. هو المشروع الذي يُعرف بممر نقل الشمال - الجنوب (North-South Transit Corridor).

شهد مشروع ربط الهند بآسيا الوسطى تطوراً بالاتفاق بين الهند وإيران على إنشاء ممر يربط نيودلهي بآسيا الوسطى في بدايات عام ٢٠٠٣ في زيارة للرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى الهند.

ولكن كان المشروع قد بدأ في التبلور تدريجياً بداية من عام ١٩٩٧ عندما اتفقت كل من الهند وإيران مع تركمانستان على إنشاء خط تجاري ثم تم وضع حجر الأساس لمشروع ممر الشمال - الجنوب بشراكة بين إيران، الهند، وروسيا في سبتمبر عام ٢٠٠٠ في سانت بطرسبرغ<sup>٣١</sup>.

في أواخر يناير عام ٢٠٠٩، أُفتتح طريق طريق زرانج - دلام (٢١٥ كم تقريباً) في أفغانستان كجزء من المشروع الذي يستهدف تحفيز حركة التجارة بين الهند - إيران - أفغانستان. ويرتبط هذا الطريق بطريق يربط بين هرات وكابل عبر مزار شريف، مما يسهل وصول البضائع الهندية إلى أوزبكستان لاحقاً يربط هذه الطرق بطرق الدول المجاورة. وفي نفس العام بدأ كونسورتيوم من شركات هندية في تنفيذ مشروع خط قطار يربط بين الميناء ومدينتي فراه وبام بإيران<sup>٣٢</sup>.

#### • التنافس على المستوى الجيو- استراتيجي

المشروع الآخر المنافس للمشروع الهندي - الإيراني المتمثل في ميناء شاه بار تقوده شراكة صينية - باكستانية في تطوير ميناء جوادر. يقع ميناء جوادر الباكستاني في إقليم بلوشستان ويبعد ٤٦٠ كم غرباً عن كراتشي و٧٥ كم عن الحدود الباكستانية - الإيرانية و٤٠٠ كم عن مضيق هرمز. في عام ١٩٩٣، اقترحت الحكومة الباكستانية تحويل جوادر إلى مدينة تجارية ذات ميناء بحري وربطها ببقية باكستان عبر شبكة من الطرق والسكك الحديدية. بمشاركة صينية في تمويل المشروع، تم بناء وتطوير الميناء على مرحلتين حتى تم افتتاحه في ديسمبر عام ٢٠٠٨.

تعود أهمية ميناء شاه بار الإيراني بالنسبة للهند في الحيلولة دون تحويل ميناء جوادر الباكستاني إلى مركز تجاري إقليمي (Regional Trade Hub). في هذا السياق، هناك ما يشير إلى أن المشروع الإيراني - الهندي يتمتع بوضع أفضل عن باكستان من الناحية الاقتصادية بفضل تمتع إيران بعلاقات أوثق بالنظام الأفغاني ودول آسيا الوسطى. مع ذلك، لا تعد اللعبة صفيرية بين شاه بار وجوادر، فالمنافسة تدور حول أي من هذه المراكز

<sup>31</sup> Mahmoud Balooch, Iran and India's Cooperation in Central Asia, China and Eurasia Forum Quarterly, Volume 7, No. 3 (2009), p.27

<sup>32</sup> Balooch, p.27 - 28





ستستحوذ -تجارياً- على نصيب أكبر من البضائع والمواد القادمة من والذاهبة إلى أفغانستان وآسيا الوسطى.

بالنسبة لبكين، تعود أهمية المشروع في جوانب من جوانبه إلى الموقع الاستراتيجي للميناء الذي يمكنها التواجد فيه من مراقبة توسع النشاط البحري للهند في منطقة المحيط الهندي وبحر العرب في مقابل مساعي نيودلهي لموازنة (Counterweight) النفوذ البحري الصيني في المنطقة بحكم إمداداتها النفطية والغازية من الخليج. من خلال الميناء يتاح للبحرية الصينية ممارسة نشاطات استخبارية على نطاق واسع ورصد تحركات القطع البحرية الهندية والأمريكية في المنطقة.

لذلك، نظرياً، يؤثر تصاعد وتراجع حده التنافس بين الصين والهند جيو-استراتيجياً على العلاقات بين إيران وباكستان.

### مستقبل السياسة الإيرانية تجاه كابول

إيران والولايات المتحدة كـ"أعداء"

هناك رؤية مزدوجة لدور واشنطن في أفغانستان عند العودة إلى عينة من المنشورات التي تصدرها مراكز صنع القرار الإيرانية وخاصة مركز أبحاث مجلس الشورى الإسلامي. تظهر الولايات المتحدة في الأوراق بمظهر الخصم والصديق لإيران (Frenemy) في الجوار الأفغاني.

أصدر مركز بحوث مجلس الشورى الإسلامي ورقة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ بعنوان "أبعاد الاتفاقية الأمنية بين أمريكا وأفغانستان"<sup>٣٣</sup>. تقسم الورقة التهديدات التي قد توجهها إيران جراء التوقيع على الاتفاقية إلى تهديدات أمنية صلبة وتهديدات أمنية ناعمة. تتمثل التهديدات الأمنية الصلبة في ما يمكن أن تشكله القوات الأمريكية من خطر على منشآت إيران الصاروخية في إقليم سمنان ومنشآتها النووية في يزد وقم وذلك في حال لجأت إيران إلى الخيار

<sup>٣٣</sup> يمكن مراجعة الورقة (إبعاد كاوي توافقناهمه اميني أمريكا وافغانستان) عبر الرابط التالي:

<http://rc.majlis.ir/fa/report/download/865428>



العسكري ضد إيران. أما التهديدات الأمنية الناعمة فتتمثل في تقويض ما يسمى بالتأثير الاجتماعي للجمهورية الإسلامية وإنتاج الولايات المتحدة لمواد إعلامية غير أخلاقية ومعادية للدين باللغة الفارسية. كذلك ترى الورقة أن إنتاج وانتشار المخدرات زاد في ظل الاحتلال الأمريكي للبلاد.

مع ذلك، ترى الورقة أن لاستمرار الوجود الأمريكي في أفغانستان إيجابيات بالنسبة لطهران على عدة مستويات. أمنياً، سيصب تثبيت الوضع الأمني في أفغانستان إلى استقرار حدود إيران الشرقية من جهة وسيقلل من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى إيران. اقتصادياً، من المتوقع أن ينعكس الاستقرار الأمني على حركة التبادل التجاري بين إيران وأفغانستان. سياسياً، وجود مناخ ديموقراطي سيوفر أرضية وإقبالا أكثر على شعارات الثورة الإسلامية ونفوذ الجمهورية الإسلامية. عسكرياً، صحيح أن وجود قوات أمريكية في جوار إيران الشرقي تشكل تهديداً لها ولكن وجودها أيضاً هناك يجعل موضعاً لرد عسكري من طرف إيران.

أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام ورقة في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ بعنوان "مخاوف القوى الغربية واللاعبين الإقليميين في مرحلة بعد انسحاب الناتو من أفغانستان"<sup>٣٤</sup>. لم تتناول الورقة مخاطر الوجود الأمريكي في أفغانستان على إيران ولكنها تناولت مخاطر الانسحاب الغربي وانعكاسات الصعود الراديكالي المحتمل على المنطقة. كذلك ركز التقرير على أهمية التعاون بين ثلاثي إيران - أفغانستان - الهند على المستوى الاقتصادي.

أصدر مركز بحوث مجلس الشورى الإسلامي ورقة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ بعنوان "مناقشة مسألة التوقيع على الاتفاقية الأمنية الثنائية بين أمريكا وأفغانستان"<sup>٣٥</sup>. لخصت الورقة خمسة مواضع ستضرر فيها طهران من الاتفاقية الأمنية بين كابول وواشنطن. أبرز ما جاء في هذه المواضع أن الحضور العسكري الأمريكي سيتسبب في المزيد من المشكلات الأمنية في

<sup>٣٤</sup> يمكن مراجعة الورقة (نكراني غريها ويازيگری قدرتهای منطقه ای پس از خروج نیروهای ناتو از افغانستان) عبر الرابط التالي:

<http://www.csr.ir/Pdf/Content2773/365.pdf>

<sup>٣٥</sup> يمكن مراجعة الورقة (تأملی بر امضای توافقنامه امنیتی دوجانبه میان آمریکا و افغانستان) عبر الرابط التالي:

<http://rc.majlis.ir/fa/report/download/909461>

الداخل الأفغاني ولن يعالج المشكلات. وأن أفغانستان ستتحول تاريخياً من دولة عازلة بالنسبة لإيران إلى دولة تدور سياستها في فلك واشنطن. كذلك أشارت الورقة إلى أن الاتفاقية ستُحجم انخراط أفغانستان في منظمات إقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي (اكو). أهم ما جاء في الورقة هو القلق من تكثيف واشنطن لحضورها عسكرياً في المناطق الشمالية بأفغانستان المتاخمة لآسيا الوسطى بوصفه مسعى يستهدف تقويض علاقات إيران الاقتصادية، السياسية، والأمنية بدول آسيا الوسطى.

### أولويات طهران الأفغانية

بقدر ما تقترب طهران والقوى الغربية من التوصل إلى حل نهائي فيما يخص الملف النووي، يقترب الطرفان من عملية لتقسيم الأدوار في الشرق الأوسط بل وربما أفغانستان وآسيا الوسطى. كذلك سينعكس التوافق بين طهران وواشنطن على التعاون في القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، على رؤية كل طرف لدور الأخرى في أفغانستان، خاصة أن تنظيم الدولة باتت له امتدادات في جنوب آسيا ستعكس على الأمن الإقليمي للمنطقة لتؤثر بشكل سلبي على مصالح طهران والغرب، مما يوفر لإيران مساحة أكبر للتحرك. في إطار مساعي تثبيت الوضع الأمني، ستستمر إيران في التواصل مع عناصر معتدلة من طالبان أفغانستان ساعية إلى دمجهم في اللعبة السياسية ودعم أجهزة الأمن الأفغانية في احتواء تمرد الحركة. وفي حال تراجع قدرة القوات الغربية المتمركزة في أفغانستان على تثبيت الوضع الأمني من المتوقع أن يتوسع دور طهران بدعم الطاجيك والهبارة عسكرياً.

إحدى الآليات التي ستركز طهران على استخدامها في أفغانستان لتوسيع مجال نفوذها هي القوة الناعمة. على المستوى التعليمي، تبني إيران المدارس والجامعات الدينية (مثل جامعة خاتم النبيين الإسلامية)، المكتبات، والمطابع فضلاً عن تقديم عروض سخية لابتعاث الطلاب الأفغان لديها. الأهم هو تعزيز وجودها في الساحة الإعلامية من خلال تمويل قنوات تلفزيونية ومراكز إذاعية. تنظر إيران إلى القوة الناعمة كآلية ذات بُعد أمني تضمن مصالحها الحيوية ليس من خلال إيجاد وكلاء في جهاز السلطة فقط بل على الأرض من خلال قوى مسلحة. قد تبدو مثل هذه المشروعات والإسهامات الإيرانية غير مؤثرة على المدى القصير ولكنها مؤثرة جداً على المدى البعيد على البناء الاجتماعي ومن ثم السياسي والأمني.



على هذا الأساس تهدف إيران من خلال مختلف الآليات الناعمة والصلبة إلى إيجاد الأرضية الملائمة (خاصة في غرب أفغانستان) لتحفيز حركة التبادل التجاري. فمشروع الممر التجاري الذي يربط بين ميناء شاه بار ودول آسيا الوسطى يحتاج إلى المناخ الأمني المناسب وتقبل المزاج الشعبي والعشائري الذي يعتمد على مدى "تسويق" إيران لدورها إعلامياً. أما على المستوى الأمني بمفهومه الصلب، ترتبط مخاوف طهران من تأثير تنظيم الدولة والصعود الراديكالي بشكل عام لوقوع ميناء شاه بار في إقليم سيستان - بلوشستان الإيراني مما يجعل الميناء وشبكة الطرق المحيطة به عرضة لهجمات محتملة من جانب حركات بلوشية مسلحة أو حركات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية.

كذلك، إحدى أهداف إيران من تنمية أفغانستان اقتصادياً من خلال مختلف مشروعاتها هي تخفيف عبء اللاجئين الأفغان الثقيل الذي يتحمله اقتصادها. حيث أنه من خلال تنمية الاقتصاد الأفغاني تدريجياً ستتوفر المزيد من الوظائف للأفغان وهو ما سينعكس على عودة اللاجئين الأفغان على المدى البعيد. ولكن في نفس الوقت ترى طهران في اللاجئين الأفغان ورقة تستطيع الضغط بها على كابول بالتهديد بطردهم وإعادتهم إلى أفغانستان، وهو عبء لا يستطيع النظام الأفغاني تحمله اقتصادياً. في النهاية سيتيح تحول أفغانستان لجسر بين إيران وآسيا الوسطى توفير المزيد من الوظائف للأفغان ومن ثم تخفيف العبء تدريجياً عن الاقتصاد الإيراني لو انعكس ذلك على عودة أعداد كبيرة من اللاجئين الأفغان.

على المستوى الإقليمي ستسعى إيران إلى لعب دور أكبر في أفغانستان والدول المحيطة بها من خلال الآليات المؤسسية لمنظمة شنغهاي للتعاون التي تشترك فيها غالبية دول آسيا الوسطى بالإضافة إلى روسيا الصين والتي تطمح إيران إلى الحصول على عضويتها الكاملة في فترة ٢٠١٥ - ٢٠١٦ (إلى جانب الهند وباكستان). ومن خلال الإطار المؤسسي للمنظمة ستتمكن إيران من توسيع مشروعاتها الجيو-اقتصادية في آسيا الوسطى وبقية المجال الأوراسي.

على المستوى الطاقوي، لا تزال إيران تطمح إلى بناء خط غاز إيران - باكستان - الهند (IPI) المتعثر بسبب الضغط الأمريكي والسعودي في مقابل خط تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند (TAPI) المنافس. ليس من مصلحة طهران نجاح هذا المشروع البديل لخطها. في المقابل تقدم إيران خططاً بديلة لتصدير الغاز التركماني إلى الهند عبر خط خاص بها على أراضيها وليس عبر الأراضي الأفغانية. في كل الحالات بات استيراد الغاز المُسال من

منطقة الخليج وغيرها هو الحل الأكثر واقعية بالنسبة للهند وباكستان لمعالجة أزمة الطاقة التي يعانون منها.

على غرار تركيا، تسعى إيران كمصدر للغاز الطبيعي للتحويل إلى جسر طاقي ( Energy Transit Hub) بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا من جهة وبين آسيا الوسطى وأوروبا من جهة أخرى. ناهيك عن ديناميكيات القوة الإقليمية والدولية، تعتمد هذه الخطط على استقرار المناخ الأمني في ظل ما يشهده الشرق الأوسط من صعود راديكالي يهدد المناطق المحيطة.